

قسم اللجنة العلمية في الشبكة

أكاذيب وحقائق: الحلقة الأولى

ابن عباس و أموال البصرة

دراسة وتحليل

جعفر مرتضى

الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ، شعبان.

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين .. .

وبعد:

فقد سنحت لي الفرصة أخيراً للقيام ببحث هذه القضية، التي طالما تشوّقت لبحثها وتمحيصها، وكشف النقاب عن ظروفها وملابساتها...

هذه القضية التي لها علاقة مباشرة بابن عباس الشخصية الفذة، الذي قام بدور رئيس في تأييد الامام عليّ عليه السلام، سواء في حياة الإمام عليّ عليه السلام، أم في تأييد حق علي وحق أهل البيت بعد وفاته (صلوات الله وسلامه عليه)، والرجل الذي أشتهر بصراحته المثيرة ومواقفه الجريئة، والإنسان الذي كان - وما يزال - يتمتع بالاحترام والتقدير، وله شهرة علمية وأدبية واسعة. والتي لم تكن لتكون له؛ لو لم يكن يتمتع بالمؤهلات الحقيقية والنادرة، التي رسخت بمعطياتها هذه الشهرة الواسعة، وجسدت المثال الحي للشخصية التي تستحق كل هذا الإحترام، وكل ذلك التقدير..

ولكننا - ومع كل أسى وأسف - نلاحظ: أنه قد نُسب إلى هذا الرجل بالذات، ابن عباس، ما يمس كرامته، ويطعن في نزاهته، ويُنزله من أوج الجلال والمهابة.. إلى حضيض الذل والمهانة.. . لقد نُسب إليه سرقة بيت مال البصرة، حينما كان والياً عليها من قبل عليّ عليه السلام...

ولعلّ ممّا يعمّق فينا الشّعور بالأسف والمرارة، أن نرى كاتباً، كبيراً، وأديباً بارعاً كالّدكتور طه حسين، يحاول إستغلال هذه القضية، فيعقد لها فصلاً خاصاً في كتابه: الفتنة الكبرى، ويعرضها - من ثمّ - على طريقته الخاصّة، ويحاول أن يصوّرها بشكل مقنع ومقبول.. . ودون ما أيّ تمحيص أو بحث، نراه يعتبرها من المسلّمات التاريخيّة ، بالرغم من محاولاته التشكيك فيما هو أكثر قوّة ووضوحاً منها . ثم هو يركّز عليها بشكل بارز وملحوظ في كثير من إستنتاجاته وملاحظاته، في العديد من الموارد في كتابه الآنف الذكر... .

وعلى كل حال.. ومهما يكن الدّافع لظه حسين في موقفه هذا من ابن عبّاس، وزير عليّ عليه السلام، ومدبّر أموره - على حدّ تعبير هذا الكاتب - ، فإنّ الشّيء الذي لا بدّ لنا من الإشارة إليه، هو:

إنّ شخصيّة ابن عبّاس الفدّة.. ، وإن بقيت طاغية على هذا الإتهام، وحنقته في مهده أو كادت..، إلّا أنّه لا يسع الباحث - في أيّ من الطّروف والأحوال - تجاهل إتهام كهذا، والإستسلام في رده أو قبوله إلى إتفاعلات عاطفيّة، أو وجدانيّة بحتة.. كما قد يفعله الآخرون.. .

بل لا بدّ للباحث المتّصف من تلمّس الحقيقة في الوقائع التاريخيّة نفسها، ومحكمة أيّة قضية في ضوئها، وعلى أساسها،

بعد التّعرف الكامل على الأجواء والمناخات التّاريخيّة، الّتي تُعطي الباحث الضّوء الأخصّص،
وتمنحه شجاعة إصدار الرّأي الحر، قبولاً أو رفضاً؛ إذا اقتضى الأمر أياً من الرّفص أو
القبول..

وكان ذلك هو المنطلق في هذه الدّراسة الموجزة، كما سيلمسه القارئ بنفسه..

ومن الله نستمد العون..

وهو الموفق والمسدد..

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

ابن عباس في سطور:

هو: عبدالله ، بن العباس، بن عبد المطلب، بن هاشم، بن عبد مناف..

أبوه: العباس، عم النبي ﷺ .

أمه: أمّ الفضل، لبابة بنت الحارث الهلالية..

ولادته: قبل هجرة النبي ﷺ بثلاث سنين، عندما كان بنو هاشم محاصرين في الشعب

من قبل قريش.. وقيل: بل قبل الهجرة بخمس سنين، وقيل غير ذلك. والأول هو

الأشهر، وعليه الأكثر..

وفاته: في سنة ٦٨ هـ، على أشهر الأقوال، أي: في خلافة عبد الملك بن مروان في الشام، وعبد الله بن الزبير في مكة..، عن عُمرِ ناف على السبعين. وكانت وفاته بالطائف، وصلى عليه محمد بن الحنفية..
صفته: كان أبيضاً، طويلاً، جسيماً، وسيماً، صبيح الوجه، له وفرة، ولما كُفَّ بصره، إعتري لونه صفرة يسيرة..

يقال: إنه غزا أفريقية مع ابن أبي سرح سنة سبع وعشرين.

شهد مع عليّ عليه السلام: الجمل، وصفين، والنهروان..

كان على مقدّمة عليّ عليه السلام في حرب الجمل، كما ذكره الشيخ المفيد في كتاب الجمل..، لكن يظهر من آخرين أنه كان على ميمنة عليّ فيها..، وكان على ميسرة عليّ عليه السلام في صفين..

ولاه عليّ عليه السلام البصرة بعد حرب الجمل، واستمر والياً عليها إلى أن قُتل عليّ

عليه السلام في سنة أربعين..

ووليّ البصرة أيضاً من قبل الإمام الحسن عليه السلام، وبقي عليها إلى أن صالح الحسن

معاوية على شروط لم يف بها معاوية له.. ويقال: إنه شهد الصلح أيضاً..

رشحه الإمام عليّ عليه السلام ممثلاً عنه في التحكيم بعد صفين، فرفضه أولئك الذين أصبحوا فيما بعد خوارج..

ناظر الخوارج في النهروان، وكان يُلقى عليهم ما يُلقنه إياه الإمام عليه السلام؛ فرجع منهم - على ما قيل - ألفان عن غيهم وضلالهم..

كان مع الطالبين الذين حاصروهم ابن الزبير، وجمع الحطب حول دورهم، وأراد إحراقهم، فأقذتهم التّجدة من الكوفة من شر ابن الزبير..

اشتهر عنه: أنّه كان يكتب الحديث، ويحتفظ به، ويقصد بيوت الصّحابة في طلبه..

اشتهر بالتفسير والفقّه، وقوّة العارضة في الجواب، وإيراد الحجج..

له مواقف، واحتجاجات ومناظرات مشهورة مع معاوية، وابن العاص، ومروان، وابن

الزبير.. وغيرهم، من أعداء عليّ عليه السلام وأهل بيته..

كُفّ بصره في آخر عمره، فعبره معاوية بذلك؛ حيث قال له: أنتم يا بني هاشم

تُصأبون في أبصاركم. فقال له ابن عباس: وأنتم يا بني أمية تُصأبون في بصائركم..؛

ولعلّ فقدّه بصره، كان هو المانع له عن الخروج مع الحسين، كما يُفهم من ابن كثير في

البداية والتهاية.. .

وأخيراً.. فقد كان يتمتّع بمكانة مرموقة، سواء في حياة عليّ عليه السلام، أم بعد وفاته..،
وأما مكانته من عليّ نفسه؛ فتلك غنيّة عن البيان. ويكفي أن نذكر: أن طه حسين يراه:
(أقرب النَّاس إلى عليّ، وآثرهم عنده). وأنه: (صاحب رأي عليّ، وأعرف النَّاس بدخيلة
أمره) إلى آخر كلامه.. الذي لا نرى حاجة لإيراده..

ابن عباس وأموال البصرة..

البداية

النص التاريخي للرواية

قيس بن سعد الغاضب

ابن الزبير أيضاً

البداية:

يذكر بعض المؤرخين: أنّ ابن عباس قد سرق أموال البصرة؛ وذلك عندما كان والياً عليها من قبل ابن عمّه عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

ولقد أطال بعضهم في تفصيل هذه القضية، وذكر ملبساتها، ونصوص الكتب المتبادلة بين عليّ وأبي الأسود من جهة، ومن جهة ثانية: بين عليّ وابن عباس، وهو في البصرة تارة، وفي مكّة أخرى..

ونحن ننقل هذه القضية بعين التّصوّر التي جاءت في المصادر التي رجعنا إليها،

ولا تُسقط منها إلا نصوص الكتب المتبادلة بين من ذكرنا آنفاً؛ لأننا رأينا: أن ذكر الرسائل أيضاً سوف يطول به المقام، ويوجب - ولا شك - الملل لدى القارئ، كما لا بدّ وأن نُشير إلى أننا قد حاولنا إدخال حديث بعض تلك المصادر في بعض، وتتميم ما نقص من بعضها، ممّا زاد في الآخر..

ونستطيع أن نعرض هذه الرواية - بعدما قدّمناه - على النحو التالي:

(التص التاريخي للرواية):

إنّه في سنة أربعين للهجرة^(١) خرج عبدالله بن العباس من البصرة، ولحق بمكة..

(١) تعيين السنة قد ورد في: الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٨٦، ط صادر، تاريخ الطبري، ج ٤، ص ١٠٨، ط مطبعة الاستقامة، تذكرة الخواص، ص ١٠٧. وفي أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٠٥، ط الأعلمي، قال: (وكان عبدالله قد نافر علياً بالتهروان؛ ولحق بمكة..).

وسبب ذلك: أنَّ عبد الله قد مرَّ - وهو والي البصرة - على أبي الأسود الدؤلي، فقال له: يا أبا الأسود، لو كنت من البهائم كنت جملاً، ولو كنت راعياً ما بلغت المرعى، ولا أحسنت مهنته في المشتاء..

فكتب أبو الأسود إلى عليّ يتّهم ابن عباس: بأنّه قد أكل ما تحت يده، بغير علمه.. ثمّ فكتب عليّ إليه: يشكره على وشأيته، ويطلب منه إعلامه بكل ما يكون بحضرتة.. ثمّ كتب إلى ابن عباس: يطلب منه أن يرفع إليه حسابه.. فأجابه ابن عباس نافية التّهمة عن نفسه، ويطلب منه أن لا يصدّق الظّنون فيه.. فأجابه عليّ بالإصرار على محاسبتة، ومعرفة كل ما أخذه، وأين وضعه.. فأجابه ابن عباس، بكلام قاسٍ، يتّهمه فيه: بأنّه قتل النَّاس، وسفك الدِّماء من أجل الملك، وأتته ظاعن عن عمله؛ فليبعث مكانه من أحب ، فعندما تسلّم عليّ كتابه تعجّب منه،

وقال: أو ابن عباس لم يشركنا في هذه الدماء؟!..
ثم كتب إليه: أنه هو أيضاً قد شارك في سفك هذه الدماء، ولكنه يقول ذلك؛ لأنه
لاحياء له..

قالوا: ولما أراد ابن عباس الخروج من البصرة، دعا أحواله من بني هلال بن عامر؛
فجاءه الضحّاك بن عبدالله - وكان على شرطة البصرة - وعبدالله بن رزين، وقبيصة بن
عبد عون، وغيرهم من المهاليين. فقال المهاليون: لا غناء بنا عن إخواننا من بني سليم. ثم
اجتمعت معه قيس كلّها.

وصحب ابن عباس أيضاً: سنان بن سلمة بن المحبق الهذلي، والحصين بن أبي الحر
العنبري، والرّبيع بن زياد الحارثي..

فلما رأى عبدالله من معه، حمل المال - وهو ستة آلاف ألف - في الغرائز (قال أبو
عبيدة: كانت أرزاقاً قد اجتمعت؛ فحمل مقدار ما اجتمع له)، ثم سار، وأتبعه أخماس
البصرة^(١) كلهم، فلحقوه بالطّف على أربعة فراسخ من البصرة؛ فتواقفوا يريدون أخذ
المال.

(١) قيل لهم ذلك؛ لأنّ البصرة كانت قد قسّمت حسب القبائل إلى خمسة أقسام..

فقال قيس: والله، لا يصلون إليه ومنا عين تطرف. فطلب صبرة بن شيمان بن عكيف الحداني، وهو رأس الأزدي، الإنصراف؛ إبقاءً على مودّة عشيرته مع قيس. واعتزلت أيضاً بكر، وعبد القيس. وأبي بنو تميم الإنصراف، فنصحهم الأحنف، فأصرّوا على القتال من أجل المال؛ فاعتزلهم الأحنف؛ فرأسوا عليهم ابن المجاعة التميمي. فاقتتلوا قتالاً كثيراً، وحمل الضحّاك على ابن المجاعة؛ فطعنه، فاعتنقه عبدالله بن رزين، فسقطا إلى الأرض يعتركان. وكثرت الجرحى من الفريقين، ولم يُقتل أحد..

فقال الأحماس: ما صنعنا شيئاً؛ اعتزلناهم، وتركناهم يتحاربون؛ فضربوا وجوه بعضهم عن بعض، وحجزوا بينهم، وقالوا لبني تميم: والله، لنحن أسخى أنفساً منكم؛ حين تركنا هذا المال لبني عمّكم وأنتم تقاتلوهم عليه؛ إنّ القوم قد حملوا وحموا، فخلّوا عن القوم، وعن ابن أختهم؛ ففعلوا ذلك..

ومضى ابن عباس، ومعه من وجوههم نحو عشرين، سوى مواليتهم، ومواليه، ولم يفارقه الضحّاك، ولا ابن رزين، حتى وافى مكّة..

وقال قائل أهل البصرة، وقيل: بل القائل هو راجز عبدالله بن العباس نفسه:
صبح من كاظمة الحض الغضب سبيع دجاجات وسنور جرب
مع ابن عباس بن عبد المطلب

وجعل ابن عباس يرتجز ويقول:

آوي إلى أهلك يا رباب آوي فقد آن لك الإياب
وجعل أيضاً يرتجز ويقول:

وهنَّ يمشين بنا هميسا أن يصدق الطير (...) لميسا^(١)
فقالوا له: يا أبا العباس، أملكك يرفث في هذا الموضع!، قال: إنما الرفث ما يقال عند
النساء..

وكان ابن عباس يعطي في طريقه من سأله ، ومن لم يسأله من الضعفاء، حتى قدم
مكة. ولما قدمها ابتاع من عطاء بن جبير، مولى بني كعب بن خزاعة: ثلاث مولدات:
شادن، وحوراء، وفنون، بثلاثة آلاف دينار..

فأرسل إليه عليّ عليه السلام كتاباً يؤتبه فيه على شرائه الإمام بأموال اليتامى والأرامل
ويتهدده.

(١) محل التقاط الثلاث كلمة يُستقبح التصريح بها.

فأجابه عبدالله: بأن ما أخذه هو دون حقه في بيت المال..
فكتب إليه عليّ أيضاً مؤثِّباً، ومخوِّفاً من سوء الحساب.
فأجابه ابن عباس: (والله، لئن لم تدعني من أساطيرك لأحملنّه إلى معاوية يقاتلك به..).
فكفّ عنه عليّ^(١).

-
- (١) العقد الفريد، ج ٣، ص ١٢٠ - ١٢٣، ط سنة ١٣٤٦هـ، وأنساب الأشراف، ص ١٦٩ - ١٧٦، ط الأعلمي، وتاريخ الطبري، ج ٤، ص ١٠٨، ١٠٩، ط مطبعة الاستقامة، والكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٨٦، ٣٨٧، ط صادر، وتذكرة الخواص، ص ١٥١، ١٥٢، والبداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٢٣ ملخصاً، والفتنة الكبرى، ج ٢، ص ١٢١ - ١٢٩.
- ويمكن مراجعة نصوص الكتب - بالإضافة إلى المصادر الآنف ذكرها - في: رجال الكشي، ص ٥٨ - ٦٠، ط كربلاء، ومعجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٢٤٦ - ٢٤٨، وعنه، قاموس الرجال، ج ٦، ص ٦ - ٨، وعنه أيضاً، شرح التهج للمعتزلي، ج ١٦، ص ١٧٠ - ١٧١، والتهج، وغير ذلك.

قيس بن سعد الغاضب:

وعندما لحق عبيدالله بن العباس بمعاوية، الذي جاء لحرب الحسن عليه السلام؛ حيث أغراه معاوية بالمال.. قام قيس بن سعد، فخطب في الجند حينئذٍ، وقال: (إنّ هذا، وأباه، وأخاه لم يأتوا بيوم خير قط: إنّ أباه عمّ النبي، خرج يقاتله بيدر؛ فأسره أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري؛ فأتى به رسول الله، فأخذ فداءه وقسمه بين المسلمين، وإنّ أخاه ولأه عليّ أمير المؤمنين على البصرة؛ فسرق مال الله، ومال المسلمين، فاشترى به الجواري، وزعم أنّ ذلك له حلال)^(١).

وابن الزبير أيضاً:

كما أنّ عبد الله بن الزبير قد عرض بابن عباس؛ وسرقته لبيت مال البصرة؛ فقال - بحيث يسمعه ابن عباس - : (.. وإنّ

(١) مقاتل الطالبيين، ص ٦٥.

هاهنا رجلاً قد أعمى الله قلبه، كما أعمى بصيرته، يزعم: أنّ متعة النساء حلال من الله ورسوله، ويفتي في القملة والتملة؛ وقد احتمل بيت مال البصرة بالأمس، وترك المسلمين بما يرتضخون النوى. وكيف ألومه في ذلك، وقد قاتل أمّ المؤمنين.. ثم ذكر جواب ابن عباس له؛ فكان ممّا قاله: وأمّا حملي المال؛ فإنه كان مالاً جبيناه، وأعطينا كلّ ذي حقّ حقّه، وبقيت بقيّة، دون حقّنا في كتاب الله؛ فأخذناها بحقّنا..^(١).

(١) شرح التّهج للمعتزلي، ج ٢٠، ص ١٢٩، ١٣٠.

الرّواية

بين الواقع والخيال

حكمنّا على هذه الرّواية

ملاحظات لا بدّ منها

ما نستند إليه في حكمنّا على هذه الرّواية

المبرّرات لا تجدي

الرّأي الأمثل

حكمتنا على هذه الرواية:

كان ذلك هو خلاصة ما يذكره بعض المؤرخين حول سرقة ابن عباس لبيت مال البصرة.

أما نحن فنعتقد: أن هذه الرواية بتمامها من نسج الخيال؛ لأننا نجد في الدلائل والشواهد التاريخية، ما يدل على أنها لا يمكن أن تصح، وما يمكن أن يصح - لو كان لهذه القضية أصل - هو رواية ابن أعمش الكوفي الآتية..
وأما هذه الرواية الطويلة العريضة، التي يطغى عليها

الطابع الروائي المسرحي، وتنسجم كل الإنسجام مع الأسلوب الذي كان يتتهجه القصاصون، الذين كانوا يستطيعون أن يجعلوا من الحبة قبة - كما يظهر من ملاحظة وقائعها، والمعركة التي اقتتلوا فيها قتالاً كثيراً!!، وكثر فيها الجرحى، ولم يكن بينهم قتيل...!!، وغير ذلك من الفقرات، التي لا بد وأن تُثير عجب واستغراب كل من يلاحظها، ويتأمل فيها. أما هذه الرواية، فكل الأدلة تشير إلى أنها - بهذا النحو - مُفتعلة ومُختلقة..

وقبل أن نذكر ما نستند إليه في حكمنا هذا، نودّ أن نشير إلى:

ملاحظات لا بدّ منها:

- ١ - إنَّ عمر ابن عبّاس كان سنة أربعين للهجرة، يناهز الـ (٤٣) أو الـ (٤٥) عاماً، على اختلاف النقل في تاريخ ميلاده..
- وكان له - على حدّ تعبير طه حسين: (من العلم بأمور الدّين والدّنيا، ومن المكانة في بني هاشم خاصة، وفي قريش عامّة،

وفي نفوس المسلمين جميعاً، ما كان خليقاً أن يعصمه عن الانحراف عن ابن عمّه، مهما تعظّم الحوادث، وتدّلهم الخطوب..^(١).

كما أنّ كهولته، وعلمه، وسداد رأيه، ومكانته التي جعلت معاوية يرى أنّه: (رأس التّاس بعد عليّ)، كل ذلك - لم يمنعه من سرقة أموال المسلمين، والإنغماس في لذّاته، والإنقياد إلى شهواته، حتى ولو كان ذلك على حساب كل ما ذكرناه من مميّزاته تلك. وكأنّه لم يكن يعلم: أنّ المباح قد يجرم؛ لو كان يتنافى مع شخصية الإنسان، ومكانته الاجتماعيّة!!.

كما أنّ ذلك كله.. لم يمنعه من التفوّه بتلك الأرجاز الرّكيكة، التي تنسبها الرواية إليه، سيما تلك التي تتضمّن الألفاظ القبيحة والصّريجة، حتى لقد جعل صاحبه يعترض عليه، ويقول له: (أمثلك يرفث في هذا الموضع!!)، مما يعني أنّ مكانة ابن عبّاس لم تكن لتسمح له - وهو الرّجل الكامل المُسن، العالم الحازم - بأن يصدر منه مثل ذلك..

(١) الفتنة الكبرى، ج ٢، ص ١٢١، لكن طه حسين - مع ذلك - يُصر على نسبة السّرقَة إلى ابن عبّاس، ويحاول توجيهها بما لا يسمن ولا يغني من جوع، كما سنرى..

٢ - إنّنا بالإضافة إلى عدم علمنا الكثير، عن عدد من الشخصيات الواردة أسماؤهم في هذه الرواية، وبعضهم مجهول لدينا تماماً.. نلاحظ: أنّ سلسلة رواة هذه الرواية، تشتمل على مجهولين - كرجل من أهل اليمامة، وسليمان بن راشد، وغير ذلك - أو على من عُرفوا بالإنحراف عن أهل البيت، والبغض لعليّ وآله، وممالأهم لأعدائهم ومناويهم، كالشّعي، والزّهري وغيرهما..

٣ - تذكر لنا هذه الرواية: أنّ ابن عبّاس يتهم عليّاً في بعض رسائله له: بأنّه إنّما أراق دماء المسلمين؛ من أجل الملك والسّلطان، الأمر الذي أثار عجب عليّ عليه السلام، فقال عليه السلام: وابن عبّاس، ألم يشركنا في هذه الدّماء؟!

وهذا يناهني ما جرى بينه وبين ذلك الشّامي!؛ الذي سأله عن الدّماء التي سفكها عليّ عليه السلام..؛ حيث أثبت له ابن عبّاس - بعد موت عليّ - : أنّ سفك عليّ عليه السلام لتلك الدّماء كان بالحق؛ لأنّها كانت كلها تستحق القتل، وقد أطال في إثبات هذا الأمر، حتى اقتنع ذلك الشّامي، وأقر، وعاد إلى موالاته عليّ عليه السلام^(١).

(١) الحاسن والمساوي، البيهقي، ج ١، ص ٦٥ - ٦٨.

كما أنّه لا يتفق مع مواقف ابن عبّاس السّابقة واللاحقة، في دفاعه عن مواقف عليّ
عليه السلام، وتأكيداته المتكرّرة لكل خصوم عليّ: أنّه عليه السلام كان على الهدى والحقّ، ولم يكن
يقصد في كل مواقفه إلاّ رضا الله تعالى...، بخلاف أعدائه ومناوئيه: معاوية، ومن لفّ
لفّه، وابن الزّبير، وغيرهم؛ فإنّهم كانوا طلاب ملك وسلطان..^(١)
ولم نجد أبداً من يشكل عليه: بأنّ ذلك يناقض قوله:

(١) مواقفه أشهر من أن تُذكر، سيما في حروبه؛ وليراجع على سبيل المثال لا الحصر: شرح النّهج،
للمعتزلي، ج ١، ص ١٨٩، و ج ٦، ص ٣٢٦ - ٣٢٩، و ج ٢، ص ٥٧، ٥٨، والبيان والتبيين، ج ٢، ص
٣٠٠، ٣٠١، ط سنة ١٩٦٠، ووقعة صفين، ص ١١٦، ٣١٨، ٤١٣، ٤١٥، وأمالي الطّوسي، ج ١، ص
١١ و ٩٧، والعقد الفريد، ج ٢، ص ٢٣٠، و ج ٤، ص ٧ - ١٢، وكشف الغمة، ص ١٢٦، ومروج
الذهب، ج ٣، ص ٨ و ٦٠ و ٢٦ و ٤٣٥، واليعقوبي، ج ٢، ص ١١٢، والإمامة والسّياسة، ج ١، ص ١٢٨،
وأمالي المرتضى، ج ١، ص ٢٧٧ - ٢٨٦، والمحاسن والمساوي، وغير ذلك.

إنَّ سفك عليّ عليه السلام دماء المسلمين كان من أجل الملك والسُّلطان!!! أم أنّهم كانوا أغبياء إلى حد أنّهم جميعاً، ينسون هذه الحجّة الدامغة؛ وفيهم دهاة العرب، المشهود لهم من كل أحد بالفطنة، والدّقة، والذكاء؟!!

٤ - يُلاحظ: أنّ هذه الرواية لم تبيّن حال هذه السّنة ملايين: هل هي من الدّراهم؟ أو من الدنانير؟!..

٥ - تُنصّ الرواية على أنّ الضّحّاك بن عبدالله، أو عبيدالله الهلالي، كان على شرطة البصرة.. لكن كتب التاريخ تقول: إنّ الذي كان على شرطة ابن عبّاس في البصرة هو: الضّحّاك بن قيس الهلالي^(١)، أو الضّحّاك بن قيس بن عبدالله، حسبما ينصّ عليه البلاذري^(٢)، وذلك يناقض قول البلاذري الآخر في الرواية: إنّ الذي كان على شرطة ابن عبّاس في البصرة، هو: الضّحّاك بن عبدالله..

وإذا ما أردنا توجيه ذلك: بأنّ كلاً من الرّجلين واحد؛ وذلك لشيوع التّسببة إلى اب تارة، وإلى الجد أخرى..

(١) الكامل لابن الأثير، ج ٣ ، ص ٣٦٠ ، ط صادر.

(٢) أنساب الأشراف، ج ١ ، ص ٤٢٤ ، ط الأعلمي.

مؤيدين ذلك بأن البعض قد صرّح بأن مجيب ابن الحضرمي، هو الضّحّاك بن عبد الله الهلالي^(١)، نفس البطل المذكور في رواية السرقة المتقدمة..
فإننا سوف نجد أنّ القضية سوف نصبح أكثر إشكالاً بالنسبة إلى البلاذري، الذي يرى: أنّ قضية السرقة، وفرار ابن عبّاس إلى مكّة، كانت قبل فتنة ابن الحضرمي، مع أنّه، هو وغيره، يصرّحون بأنّ الضّحّاك، قد فرّ مع ابن عبّاس إلى مكّة، كما أنّه، هو نفسه، يصرّح بأنّ الضّحّاك قد واجه ابن الحضرمي بكلامٍ قاسٍ في البصرة!؛ فهل يعقل أنّ يكون الضّحّاك في البصرة، وفي مكّة، في وقت واحد؟!.. هناك مع ابن عبّاس، وهنا في موقفه مع ابن الحضرمي؟!.

ولو أنّنا احتملنا: أنّ يكون الضّحّاك قد أوصل ابن عبّاس إلى مكّة، فلمّا اطمأنّ عليه عاد إلى البصرة، ووقف من ابن الحضرمي ذلك الموقف الغريب، الذي آيد فيه علياً!!!.. بعد أن ناصر عامله، وأعانه على شق عصا الطّاعة، وسرقة بيت المال!!!، الأمر الذي أساءه وأزعجه جداً..،

(١) الغارات للثقفى، ص ٣٧٩، وشرح التّهج، المعتزلي، ج ٤، ص ٣٧.

- لو أننا احتملنا ذلك ، فإننا نجد من الناحية الأخرى، أنّ الطبري في تاريخه، وابن كثير في البداية والتهامة، والمعتزلي، والثقفى، يصرّحون : بأنّ ابن عبّاس كان في سنة ٣٩ عُنْد عليّ في الكوفة...، وأنّه كان في هذه السّنة - كما يصرّحون وابن الأثير معهم - والياً على البصرة من قبل عليّ، وهو الذي ولى في هذه السّنة أيضاً، زياداً على فارس، أو أشار بتوليته.. . هذا بالإضافة إلى التصريحات السابقة بأنّ قضيّة السرقة، ومفارقة ابن عبّاس لعليّ عليه السلام، كانت في سنة أربعين للهجرة. وأمّا فتنة ابن الحضرمي فقد كانت في سنة ٣٨ هـ . فكيف تكون فتنة ابن الحضرمي بعد سرقة ابن عبّاس للأموال، كما يقوله البلاذري؟!..، وبعد فراره إلى مكّة؟!..

٦ - تنصّ الرواية على أنّ إحدى عشر رسالة قد تُبودلت بين عليّ عليه السلام وابن عبّاس، وعليّ وأبي الأسود. بل وإذا أضفنا إلى ذلك: أنّ ابن عبّاس قد ندم، واعتذر إلى عليّ، وأنّ عليّاً قد راسله بالرضا عنه - حسب بعض الروايات - ؛ فإنّ الرّقم سوف يزيد عن ذلك أيضاً..، يضاف إلى ذلك: مسير ابن عبّاس من البصرة إلى مكّة، ووقائع طفّ البصرة، وكذلك ما

جرى في مكة، ثم عودة ابن عباس منها إلى البصرة، بعد رضا عليّ عنه، - حسب بعض الروايات .

وأضفنا إليه أيضاً: أننا لم نجد ما يدلّ على سوء تفاهم بين عليّ وابن عباس في سنة تسع وثلاثين، بل نجد الكثير مما يدلّ على تمام التفاهم والإتسجام، خصوصاً وأنه كان في هذه السنّة عنده في الكوفة حسبما أشرنا إليه. هذا مع تصريح عدد من المؤرّخين: بأنّ هذه القضية قد كانت في سنة أربعين: نفس السنّة التي قتل فيها عليّ عليه السلام... ثم إنّنا بملاحظة بُعد البصرة عن الكوفة من جهة، وبُعد مكة عنها من الجهة الأخرى..

إنّنا بعد ملاحظة كلّ ذلك ، سوف نجد من أنفسنا القطع بأنّ الزّمان الذي يفترض أنّ تجري كلّ هذه الحوادث فيه.. أو فقل افتراضته تلك الرواية لها.. لا يمكن ان يسعها في العادة، ولا يكفي لكل تلك الأحداث، والملابسات..

٧- لم يذكر لنا الذين أوردوا قضية السرقة، من تولّى البصرة بعد ابن عباس، لعليّ، أو معاوية؛ فهل تركها هملاً، ولم يستخلف عليها أحداً؟!.. وعليّ، هل غضّ النظر عنها، او نسيها؟!، ثم معاوية، والحسن من بعده؟ فمن الذي تولّاها

للحسن الذي بقي في الخلافة أكثر من ستة أشهر؟!، فهل بقيت سنة كاملة، أو أقل أو أكثر، من حين ترك ابن عباس لها، وحتى صلح الإمام الحسن مع معاوية؟! هل بقيت - كل هذه المدّة من دون وال ولا مشرف؟!... إن ذلك لعجيب حقاً!!، وأيّ عجيب!!

وأما ما ذكره البلاذري بقوله: (وكثر غاشية ابن الحضرمي، وأتباعه؛ فهال ذلك زياداً، ورعبه، وراعه - وكان عبد الله بن عباس حين شخص إلى مكّة مغاضباً لعلّي خلفه على البصرة؛ فلم يتزعه عليّ، وكان يكاتبه ابن عباس على أنّه خليفته، ثم كاتب عليّاً دون ابن عباس - فكاتب زياداً؛ فلمّا رأى زياداً ما صار إليه أمر ابن الحضرمي الخ.)^(١)

أمّا هذا.. فلا ينسجم مع ما ذكره الطّبري، وابن الأثير، وسبط ابن الجوزي: من أنّ مفارقة ابن عباس لعلّي كانت سنة ٤٠ للهجرة، ومع ما ذكره الطّبري، وابن الأثير، وابن كثير، وغيرهم، من أنّه كان سنة ٣٩ نائباً عنه في البصرة، وأنّه هو الذي وليّ زياداً على الأهواز في هذه السنة نفسها، وأنّه كان عند فتنة ابن الحضرمي عند عليّ..

(١) أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٢٦، ط الأعلمي..

كل ذلك لا ينسجم مع ما ذكره البلاذري؛ لأن فتنة ابن الحضرمي كانت سنة ٣٨ للهجرة..

والصحيح: هو ما ذكره آخرون: من أن ابن عباس كان حين فتنة ابن الحضرمي عند عليّ بن أبي طالب بالكوفة. وقد كاتبه زياد في أمر ابن الحضرمي، وطلب منه أن يخبر علياً بأمره؛ فأخبره، ثم كاتبه علي نفسه إلى آخر ما ذكره^(١).

ومن هنا نعرف: أن إصرار طه حسين على كون السرقة قد وقعت قبل فتنة ابن الحضرمي، تبعاً للبلاذري، لا يمكن أن يستقيم تاريخياً، فضلاً عن سائر الدلائل والشواهد الدالة على عدم صحة تلك الرواية من أساسها..

كانت تلك هي بعض الملاحظات، التي أحببنا أن نسجلها في هذه العجالة، قبل ذكرنا لبعض الأدلة والشواهد، التي نرى أنها كافية للحكم على هذه الرواية بالوضع والإفتعال..

(١) الغارات، النّقفي، ص ٣٩٠، وشرح التّهج، المعتزلي، ج ٤، ص ٤٢، وفي ص ٤١ منه: أنه كان قد قدم الكوفة ليعزي علياً بن أبي بكر.

(ما نستند إليه في حكمنا على هذه الرواية):

وبعد ذلك.. فإن ما نستند إليه في حكمنا الآن على هذه الرواية، يتلخص بالأمر التالية:

أولاً: إن أول ما يطالعنا في هذه الرواية هو إعتداء ابن عباس، العالم، والحازم، على أبي الأسود، الذي لم يكن له شرف، ولا علم، ولا مكانة ابن عباس، يعتدي عليه - بلا مبرر ظاهر.. الأمر الذي دفعه للشااية به إلى عليّ عليه السلام، وكشف أوراقه أمام الرأي العام!!، فلماذا لم يحاسنه ويلاطفه، ويتودد إليه، حتى لا يشي به، ويفضحه أمام الناس كلهم؟!، ولماذا لا يشي به أبو الأسود إلا بعد أن اعتدى عليه!!.. وبعد..

فلا يمكننا أصلاً أن نصغي إلى طه حسين حيث يقول: إنه إنما شتم أبا الأسود؛ لأنه أنس منه (شيئاً من التكبر، فأغلظ له في القول ذات يوم؛ فضاقت أبا الأسود بما رأى وما سمع؛ فكتب إلى عليّ الخ..)^(١).

(١) الفتنة الكبرى، ج ٢، ص ١٢٢.

فإنّ ذلك لا يعدو أن يكون تحرّصاً، ورجماً بالغيب.. ولعل المنطق السليم يساعد على ضدّ ذلك تماماً: أي على محاسنة أبي الأسود، والتحمّل منه مهما أمكن، أمّا أن سرّ شتمه له: أنّه آنس منه شيئاً من التّكبر؛ فلا شاهد له أصلاً.. نعم.. لو أخذنا برواية ابن أعثم، التي هي الوحيدة المتعرّضة لذلك كما سيأتي.. فإنّنا نجدها تقول: إنّ سبب غضب ابن عبّاس على أبي الأسود، هو الخلاف الذي نشب بين أبي الأسود وزِياد، في غيبة ابن عبّاس إلى الحج، وهجاء أبي الأسود لزياد.

ولكنّنا في مقابل ذلك نجد: أنّ عدداً من المؤرّخين يقول: إنّ ابن عبّاس لم يحج في خلافة عليّ عليه السلام أصلاً.^(١)

ثانياً: وابن عبّاس.. ألم يكن يحشى بطش عليّ وسطوته؟!، ألا يعرف حزمه وصلابته؟!.. فكيف يخاطر بنفسه، ويقدم على ما أقدم عليه؟! ثمّ.. كيف يذهب إلى مكّة؟؛ ولم لا يذهب إلى معاوية الذي يستطيع أن يحميه من عليّ، والذي ما زال يخطب وده، ويحاول أن يكون معه، وإلى جانبه؟!..

(١) الكامل، ابن الأثير، ج ٣، ص ٣٧٧، ط صادر، والبداية والتهاية، ج ٧، ص ٣٢٢، والطّبري، ج ٤،

وإذا كان من الممكن: أن يمنع إباء نفسه من الذهاب إلى معاوية كما يقال.. فلم لا يمنع هذا الإباء عن ارتكاب جريمة السرقة نفسها، وعن شراء المولّدات، والتفوّه بالألفاظ التّائبة والقبیحة؟!.. وهل يمكن أن نصدّق أنّه يفضّل الموت والقصاص من عليّ عليه السلام على الذهاب إلى معاوية؟!!

وإذا ما قيل: أنّه كان عازماً على الفرار إلى معاوية، عند الإضطرار، كما يدلّ عليه تهديده لعليّ،

فهل من الممكن أن تتصوّره لا يضطر إلى ذلك؛ وهو يعلم أنّ عليّاً هو الذي يطالبه.. عليّ الذي يقول: إنّ سوف يقر الباطل حتى يخرج الحقّ من خاصرته.. والذي يكون الدليل عنده عزيزاً، حتّى يأخذ الحقّ له، والعزیز عنده ذليلاً حتّى يأخذ الحقّ منه؟!..

وإذا كان يرى أنّ التجاءه إلى البيت الحرام، يمنع عليّاً من أخذه؛ لتقيّد عليّ بالشّرع كما صرّح به طه حسين؛ حيث قال: إنّ لم يترك عمله: (ليعود إلى الكوفة، أو ليقم في العراق؛ أو في حيث يستطيع الإمام أن يأخذه بتقديم الحساب؛ ويسأله عن عمله قبل أن يعتزله. وإنّما ترك المصر ولحق بمكّة حيث لا يبلغه سلطان الإمام؛ وحيث لا يقدر الإمام على أن يناله بالعقاب، أن

نبيّن استحقاقه للعقاب، وإثما أقام بالحرم آمناً بأمر إمامه عليّ، وخصمه معاوية..^(١).
إثمه إذا كان من الممكن هذا.. فإنه يعني أن مكة لم تكن داخلية في سلطان عليّ، ولا
في سلطان غيره.. وإلا فهل من الممكن أن يعطل عليّ أو غيره الحدود في مكة؟! فلا يقطع
[يد] السارق، ولا يرحم الزاني؛ لأنه في مكة، البلد الحرام؟!.. وابن عباس ألم يكن سارقاً،
ولو في نظر عليّ على الأقل؟!، بل وفي نظر ابن عباس نفسه، حسبما يقوله طه حسين^(٢)،
فلم لا يجوز له عليه السلام أخذه، لينال قصاصه، ويأخذ حقّ الله والمسلمين منه؟!..
وعليّ.. لماذا لا يأمر عامله على مكة، بالقبض على ابن عباس، وإرساله إليه مصفّداً
بالحديد؟!، وإذا كانت مكة قد غزاها بسر بن أرطاة، وأصبحت في حوزة معاوية الذي لم
يهج ابن عباس؟!، أو ليس قد أعادها جارية بن قدامة إلى حوزة عليّ عليه السلام؟!، فلماذا لم
يطلب عليّ من ابن قدامة - ولو سراً - : أن يأتيه بابن عباس ليقتص منه؟!، أو على
الأقل أن يقتص منه

(١) الفتنة الكبرى، ج ٢، ص ١٢٥.

(٢) الفتنة الكبرى، ج ٢، ص ١٢٦.

هو بالثيابة عن عليّ؟!، وأيضاً لم لم يأمر عليّ عامله على البصرة، بأن يرسل إليه كل من أعان ابن عباس، على سرقة بيت المال، وسهّل له سبيل الذهب به؟!..
وبعد موت عليّ.. لماذا يثق الحسن بابن عباس، ويتّخذة عوناً له وعضداً؟!، ولا يطالبه بأموال المسلمين التي سرقها من بيت المال؟!..
أمّا معاوية - الذي يعتبره طه حسين خصماً لابن عباس؛ فلم نجده بعد موت عليّ حاول أن يهيج خصمه القديم، ويأخذه بهذه الأموال؟! مع قدرته على ذلك؟!..
ثالثاً: إنّ ابن عباس كان شوكة جارحة في عين معاوية وسائر الأمويين؛ وذلك لما كان يتمتّع به من مكانة مرموقة، واحترام وتقدير جميع الفئات، ومختلف الطبقات.. حتى أنّ معاوية كان يرى: أنّه: (رأس الناس بعد عليّ)^(١)..

(١) وقعة صفين، نصر بن مزاحم، ص ٤١٠، أنساب الأشراف، ص ٣٠٧، ط الأعلمي، وشرح التّهج، المعتزلي، ج ٨، ص ٦٣، والإمامة والسياسة، ج ١، ص ٩٨، والبيان والتبيين، ج ٢، ص ٢٩٨، ط سنة ١٩٦٠ م، لكنّه نسب هذا القول إلى ابن العاص.

كما أن الخوارج كانوا يعدّونّه بعليّ عليه السلام، حتّى أنّه عندما اقترحه أمير المؤمنين في التحكيم، رفضه الذين صاروا فيما بعد خوارج، وغيرهم من المنافقين في جيش عليّ، وقالوا: (والله، ما نبالي: أكنت أنت، أو ابن عباس)^(١). و بحسب نصّ آخر: (لا والله، هو أنت، وأنت هو)^(٢).

وكان معاوية يلعنه في صلاته مع: عليّ، والحسن؛ والحسين، والأشتر، وقيس بن سعد..^(٣)

وأما عن صلابته واستبصاره في أمر عليّ عليه السلام، فقد بلغ فيه مبلغاً عظيماً، جعل عمرو بن العاص يجيب معاوية، عند ما طلب منه هذا: أن يكتب إليه يستميله إلى جانبه، ويرفقه،

(١) وقعة صفّين، ص ٤٩٩، وأنساب الأشراف، ص ٣٣٣، ط الأعلمي .

(٢) الفخري في الآداب السلطانية، ص ٩١ .

(٣) ذلك أشهر من أن يُذكر؛ ولذا فلا حاجة لتعداد مصادره، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: شرح التّهج ج ١٦ ص ١٣٧، وقاموس الرجال ج ٦ ص ٢٧، عن الطّبري، ووقعة صفّين..

ويبعده عن عليّ عليه السلام في صفين - قال عمرو معاوية: (لو طمعت فيه، لطمعت في عليّ) ^(١).

وعليه.. وإذا كان معاوية قد حاول استمالة ابن عباس، في وقت كان فيه يضارع عليّاً في صلابته، وبصيرته، في القضية التي يقاتل من أجلها، وفي سبيلها، وكان الطمع فيه يوازي الطمع في عليّ نفسه.. فلماذا لا ينتهز معاوية الآن هذه الفرصة، ويرسل إليه، بل ويعمل القليل والكثير من أجل أن يجلب رضاه؛ ليكون معه، وإلى جانبه. يتقوى به عليّ عليه السلام، ويربح هذا السلاح؛ ليشهره في وجه خصمه الذي أعيته فيه الحيل؟!.. وكيف يطمع فيه في صفين، ولا يطمع فيه الآن.. بعد أن نزع الشيطان بينهما، وأصبح كلُّ منهما عدواً للآخر، ويتحين الفرص للإنقضاض والقضاء عليه؟!.. وحتى بعد موت عليّ.. لماذا لم يحاول: أن يستغل ذلك في إبعاده عن الحسن والحسين عليهما السلام؟!، أم يمكن أن نصدّق: أن معاوية المعروف بالدهاء، لم يتفطن لهذا الأمر

(١) نفس المصادر المتقدمة (ما عدا الأخير منها)، لقوله: إن رأس الناس بعد عليّ الخ..

الواضح، ولم يلتفت إليه؟!..!!

وقد يمكن أن يقال في الجواب: إن ابن عباس كان يربأ بنفسه عن أن يصير ذنباً لمعاوية، الذي لم يكن له آنذاك مكانة في نفوس الصفوة من آل محمد ﷺ، ورجال الأمة.

ولكن هذا الجواب لا يستقيم؛ إذ أن ذلك لا يمنع معاوية من بذل المحاولة؛ والسعي إلى أن يخدع ابن عباس، ويكتب إليه ليغويه، على أمل أن يميل إليه؛ فإن معاوية كأبي مرة لا ييأس.. ولقد كتب إليه في صفين؛ مع علمه بشدة تعصبه لعلي، ولم ييأس منه آنذاك،

فكيف ييأس منه الآن، وهو يرى أن الوضع قد أصبح الآن مختلفاً عنه في صفين؟!!

رابعاً: لقد جرت بين ابن عباس، الذي كان يلعنه معاوية في فتوته، وبين معاوية، ويزيد، وعتبة بن أبي سفيان، وسعيد، وعمرو بن العاص، ومروان وعبدالرحمن بن الحكم، وابن الزبير، وزياد، والمغيرة؛ وغيرهم - جرت بينه وبينهم - مناظرات واحتجاجات كثيرة، كانوا فيها يحاولون اتهامه، وعلياً عليه، بشق التهم الباطلة. ويحرصون على التنبيه على أية زلة له، أو لغيره من بني هاشم، ويحاولون مواجهته

بكل ما يقدرون عليه، ثم يرون فيه انتقاصاً له، وخطاً من كرامته، ومن موجبات إذلاله، وكسر شوكته.

ولم نرهم غيروه - ولو مرة واحدة - بسرقة أموال البصرة، أو بأي شيء يمت إلى خيانتته بالأموال بصلة.. مع أن في ذلك مادة خصبة لهم، وشفاء لما في صدورهم. ومع أنه هو قد عرض لهم بذلك، وغيرهم به - على ما في العقد الفريد وغيره ؛ حيث أكد معاوية أن استعمال عليّ لولائه لنفسه لا هوأه، أما معاوية فقد استعمل رجلاً هوأه لا لنفسه.. بل إنه عندما قام ابن العاص في الموسم؛ فأطرى معاوية والأمويين، ونال من بني هاشم، ثم ذكر مشاهدة صفين؛ وذلك بعد موت عليّ طبعاً؛ لأن ابن عباس لم يحجّ في ولاية عليّ كما قلنا.. فقال له ابن عباس: يا عمرو، إنك بعت دينك من معاوية، فأعطيته ما في يدك، ومناك ما في يد غيره.. إلى أن قال له: ولعمري أن من باع دينه بدنياه غيره لحريّ بأن يطول حزنه على ما باع واشترى الخ^(١).. وواضح أن ذلك كان بعد وفاة عليّ عليه السلام بقليل ؛ لأن ابن العاص مات بمصر في سنة ٤٣هـ ..

(١) البيان والتبيين، ج ٢، ص ٣٠٠، ٣٠١.

كما أنّه قد عيّر عمرو بن العاص بقوله: (أردتَ الله، وأردتُ مصرًا)؛ وذلك في كتاب أرسله إليه كلّه على هذه الوتيرة ، وبهذا الأسلوب...^(١)، فكان المناسب: ولو أن يجيئوه على ذلك بالمثل، لو كان هناك ما يمكنهم الإجابة به، لكنّ ذلك لم يكن.

ولم لا يثار منه ابن العاص في الموسم، على ما كان قد وصمه به في قضية مصر، وأخذ عمرو لها من معاوية طمعة؟!، أم يعقل أنّهم حلموا عنه وصفحوا؟!.. ولم لا يجلمون ويصفحون عند ما كانوا يواجهونه، بما هو أنكى وأشد من قواذع القول وقوارعه?!..

وقد يمكن الاعتذار عن ذلك، بأنّ تركهم تعبيره بذلك، يمكن أن يكون مخافة أن يعلن ابن عباس على الملأ رأيه في الغنائم، ويقول لهم: هذا حقنا الذي ثبت لنا بنص الكتاب العزيز، المصرّح بأنّ الخمس هو لأهل البيت.. ومن ثمّ ينتشر هذا بين الناس، ويفهمون: أنّ لآل محمد حقًا في الأموال،

(١) أنساب الأشراف ، ج ١ ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ط الأعلمي، وشرح التّهج ، المعتزلي ، ج ٨ ، ص ٦٤ ، ووقعة صفين ، ص ٤١٣ ، الإمامة والسياسة ، ج ١ ، ص ٩٩ .

يتعدى التّقاش من ذلك إلى حقّهم في الخِلافة.. وهو أمر لا يريد معاوية وأعوانه توجيهه
أنظار الناس إليه ، في أيّ من الطّروف والأحوال..
ولكن هذا ممّا لا يمكن قبوله؛ لأنّ إجابة ابن عبّاس على أقواله بالمثل، وتعييره بالسرقة،
وتعير عليّ عليه السلام بتولية الفسّاق، السّارقين لأموال الله والأمة، أمر مهم جداً لمعاوية، يفوق
أهميّة قضية الخمس..

وإذا كان معاوية قد استطاع أن يموّه عليّ النّاس في قتل عمّار بن ياسر، الّذي جاء
النّص الصّريح بأنّه: تقتله الفئة الباغية.. وخيّل لهم: أنّ من جاء به هو الّذي قتله؛ فلم لا
يستطيع أن يموّه عليّ النّاس في قضية الخمس، مع أنّ الأمر فيها أيسر وأسهل؛ لسبق
اختلاف الصّحابة في تفسير آية الخمس والفيء، كما في أحكام القرآن. وتفسير الطّبري
كما ستأتي الإشارة إليه، وكان قد صرف النّظر عن هذه القضية قبل زمان معاوية بوقت
ليس بالقصير..^(١)

(١) لقد أشبع الكلام في اختلافهم في ذلك، العلامة المحقّق الشّيخ عليّ الأحمدي في: مكاتيب الرّسول، ج
٢، ص ٥٣٩، فراجع.

وبعد هذا.. فقد يعترض أيضاً على ما قلناه ، بكلام ابن الزبير الآنف الذكر، والذي يعبر فيه ابن عباس بسرقة أموال بيت مال البصرة.
ولكنه اعتراض غير وارد؛ إذ رغم ضعف سند تلك الرواية.. نرى أن كثيرين قد أوردوا كلام ابن الزبير، وجواب ابن عباس له، ولم يذكروا هذه الفقرة المزعومة، ولا جوابها..^(١)

يضاف إلى ذلك: أن الرواية تتهم الزبير بأنه قد تزوج أسماء متعة، وذلك غير صحيح؛ لأن الزبير قد تزوج أسماء معلناً زواجاً دائماً، زوجته إياها أبوه..^(٢) وإرادة متعة الحج

(١) مروج الذهب، المسعودي، ج ٣، ص ٨١، وجامع بيان العلم وفضله، ج ٢، ص ٢٣٦، والغدير، ج ٦، ص ٢٠٨، عنه وعن، محاضرات الراغب، ج ٢، ص ٩٤، وزاد المعاد، لابن القيم، ج ١، ص ٢١٩، والعقد الفريد..، لكن - ما عدا مروج الذهب - ذكروا: أن القضية جرت بين ابن عباس وعروة بن الزبير، لا عبد الله.. ولكنها كلها تنفق، في حلولها عن الفقرة التي تتهم ابن عباس بأموال البصرة.
(٢) مروج الذهب، ج ٣، ص ٨٢.

غير صحيح أيضاً؛ بعد تصريح الرواية نفسها بمتعة النساء..
 بل لقد نقل البعض: أنه بعد أن قال ابن عباس لابن الزبير: سل أمك عن بُردِي
 عوسجة.. ذهب ابن الزبير إلى أمه وقرّرها؛ فأقرّت بأن الزبير قد تمتّعها على عهد رسول
 الله ﷺ بُردين؛ فعلقت بعبد الله، وأنه من متعة^(١).
 ولكن ذلك بعيد أيضاً؛ لأن آية تشريع المتعة قد نزلت في المدينة، وعبد الله بن الزبير
 حملت به أمه في مكة، ثم هاجرت وهي مُتم؛ فوضعت في المدينة؛^(٢) فكان - على ما قيل -
 أول

(١) مستدرک الوسائل، ج ٢، ص ٥٨٧، عن كتاب: الإستغاثة، لكن المطبوع من كتاب الإستغاثة، قد
 ذكر الرواية في هامش ص ٤٥، ٤٦ عن: المختصر من الأصل، للحافظ ابن شهر آشوب السروي.
 (٢) مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٤٧، وليراجع ص ٣٤٩، وأسد الغابة، ج ٣، ص ١٦٢، وج ٥، ص ٣٩٢،
 والإصابة، ج ٢، ص ٣٠٩، وج ٤، ص ٢٢٩، وتهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٢١٣، لكنّه قال: إنّها ولدته
 بعد الهجرة بعشرين شهراً؛ ثم ناقش في ذلك بما لا مجال لذكره، وليراجع الإستيعاب، هامش الإصابة، ج ٢
 ص ٣٠١.

مولود ولد بعد الهجرة.. وعليه فلا يصحّ أيضاً: أن يكون الزبير قد تمتع بها قبل الزواج المعلن..؛ إلا على تقدير أن يكون الزواج المؤقت، قد كان معمولاً به قبل الإسلام، ف جاء الإسلام وأمضاه..، كما أن من الممكن أن تكون المتعة قد شرّعت في مكة على لسان النبي ﷺ أولاً، ثم نزل النص القرآني في المدينة بعد ذلك.

نعم.. قد ذكر الواقدي: أن ابن الزبير قد وُلد في شوال في السنة الثانية للهجرة^(١)؛ وعلى هذا فيحتمل أن يكون الزبير قد تمتع بأسماء قبل ذلك، فيما لو فرض أن المتعة قد شرّعت في مطلع الهجرة..

ويبقى أن نشير إلى احتمال آخر.. وهو أن الزبير - على ما يقولون - قد طلق أسماء بضغظ من وكده عبدالله، الذي قال له: (متلي لا توطأ أمه)^(٢)، فلعلّه بعد طلاقه لها كان يتمتعها، وكان ثوبا

(١) الإصابة، ج ٢، ص ٣٠٩، والإستيعاب - هامش الإصابة -، ج ٢، ص ٣٠١.

(٢) أسد الغابة، ج ٥، ص ٣٩٢، وفي الطبقات، ج ٨، قسم ١، ص ١٨٥: أن الزبير قد طلقها، وكان عروة حينئذ صغيراً، فأخذه منها.... وعلى هذا فيكون طلاقها في خلافة عثمان..

عوسجة من جملة ما تمتّعها به..

هذا كله.. على فرض صحّة الرواية المصرّحة بتمتّع الزبير بأسماء، وقد رأينا: أن الناقلين لهذه الرواية كثيرون، سيما لقوله: سل أمك عن ثوبي عوسجة؛ ولذا فليس من السهل تجاهلها، وعدم الإعتناء بها، بل لابدّ من التّوجه إلى الإحتمالات المذكورة آنفاً، والأخذ بأقربها، وعدم الحكم على الرواية بالوضع من أساسها، ولكل فقراتها..

ويبقى أن نشير هنا.. إلى رواية أخرى تقول: عن شعبة بن مسلم قال: (دخلت على أسماء بنت أبي بكر؛ فسألناها عن المتعة، فقالت: فعلناها على عهد رسول الله ﷺ^(١). وورد أن ابن عباس قال لابن الزبير: (سل أمك، تُخبرك؛ فإنّ أوّل متعة سطع بمجرها، لمجر سطح بين أمك وأبيك..)^(٢).

ولعلّ المراد هنا متعة الحج، ولعلّ ما تقدم يمكن حمله على هذا؛ وذلك بقريضة ما رواه أحمد بن حنبل قال: (.. قال

(١) الوسائل، ج ١٤، ص ٤٤١.

(٢) مروج الذهب، ج ٣، ص ٨١، وقاموس الرّجال، ج ٥، ص ٤٥٢، عنه.

عبدالله بن الزبير: أفردوا بالحج، ودعوا قول هذا. يعني: ابن عباس. فقال ابن عباس: ألا تسأل أمك عن هذا؟ ، فأرسل إليها، فقالت: صدق ابن عباس؛ خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله حجاً؛ فأمرنا ، فجعلناها عمرة؛ فحللنا للحلال، حتى سطعت الجمامر بين النساء والرجال..^(١).

وأما الكلام المنسوب إلى قيس بن سعد، والمنقول عن مقاتل الطالبين فيما تقدم.. فيكفي أن نُشير بالنسبة إليه إلى ما ذكره بعض المحققين^(٢)؛ من أنه كلام مُفتعل، قد دُسَّ في بعض نسخ مقاتل الطالبين دون بعض؛ وذلك لأن ابن أبي الحديد قد نقل كلام أبي الفرج بعينه، ولم يذكر كلام قيس هذا، وإنما قال عن قيس: (ثم خطبهم، فثبَّتْهم، وذكر عبيد الله، فنال منه. ثم أمرهم بالصبر والنهوض إلى العدو؛ فأجابوه..). ونقل ابن أبي الحديد مقدّم؛ سيما ونحن نراه ينقل عن أبي الفرج بين قوله: (فاخرجوا ، رحمكم الله ، إلى معسكركم

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) راجع: قاموس الرجال، ج ٦، ص ٢١.

بالنخيلة) ، وقوله: (ثم إن الحسن سار في عسكر عظيم) ، ينقل كلاماً كثيراً ليس في نُسَخِ
المقاتل المطبوعة منه عين ولا أثر.. ، وابن أبي الحديد قد سمع المقاتل إملأءً عن شيوخه؛
فنقله أثبت؛ إذ يُحتمل قوياً: أن تكون هوامش قد زادها النَّسَاحُ في الأصل اشتباهاً..
هذا كله.. فضلاً عن تلك الدلائل والشواهد المتقدمة والآتية، التي تدلّ على افتعال
هذه القصة واختلافها من أساسها..

خامساً: إننا لم نجد لابن عباس ما يدلّ على أنّه كان يمتلك ثروة كبيرة، ولا ترك ما
يُثبت ذلك: كملكه لدور، أو ضياع، أو موالي، أو هبات لشعراء، أو فقراء، أو صلوات
لذوي رحم، أو غير ذلك.. ، بل لم نجد ما يدلّ على امتلاكه لجزء من مئة جزءٍ ممّا يقال:
إنّه احتلسه من بيت مال البصرة!!.

فأين ذهب ذلك المال الذي عبّأه ابن عباس في الغزائر؟!، وماذا جرى للسنة ملايين
تلك؟!، وهل ثلاث مولّدات بثلاثة آلاف دينار، تكفي للقضاء على تلك الثروة الهائلة؟!
، سيما تلك الفترة التي كان للمال فيها قيمة كبيرة، والقليل منه يكفي في الشّيء
الكثير!!..

وأين كان الشعراء عنه. حينما علموا بجزائته لستة ملايين؟! ، وكذلك أين كان الفقراء حينئذٍ!!.

ولقد تنبّه بعض الذين ساهموا في افتعال هذه الرواية لهذه التّقطة، فأورد بعضهم عبارة تشير إلى هذا ؛ في محاولة للإجابة على هذه الأسئلة؛ حيث جاء في رواية البلاذري فقط ، قوله: (.. وكان ابن عباس يُعطي في طريقه من سأله، ومن لم يسأله ، من الضّعفاء حتّى قدم مكّة)!!.

لكن ذلك لم يكن لينظلي على أحد ، بعد أن كانت الستّة ملايين لا تزال تكفي في تلك الفترة للقيام بنفقات دولة بأسرها، ولا يؤثّر فيها عطاءاته للضعفاء في الطّريق، من سأله منهم، ومن لم يسأله!!!..

سادساً: لقد أنكر عمرو بن عبّيد، المعروف بانحرافه عن عليّ، على سليمان، بن عليّ، بن عبد الله ، بن العباس: أن يكون ذلك قد صدر من عبد الله بن العباس، واحتج لذلك في جملة ما احتج ؛ بقوله:

(وأيّ مال يجتمع في بيت مال البصرة، مع حاجة عليّ إلى الأموال، وهو يفرغ بيت مال الكوفة في كلّ خميس،

ويرشُّه، وقالوا: إنَّه كان يُقيل فيه؛ فكيف يترك المال يجتمع بالبصرة؟! (١) سيما إذا كان مبلغ هذا المال ستَّة ملايين، الَّتِي تحتاج لإجتماعها إلى مدَّة طويلة، لا يصير عليها عليّ عاتقاً.. الَّذِي كان لا يزال يعمل، ويتجهَّز من أجل العودة إلى صَفِّين لمحاربة معاوية..

سابعاً: إنَّ ما بأيدينا من النصوص التاريخية يدلُّ على أنَّ ابن عبَّاس لم يزل على البصرة حتَّى قُتل عليّ عاتقاً.. ، وقد ذهب إلى ذلك عدد من المؤرِّخين. وقد اعترف نفس أولئك المؤردين لقضيَّة السرقة بوجود المنكرين لها.. ؛ حتَّى لقد احتمل الراوندي: أن يكون السارق هو عبيدالله بن العبَّاس لا عبدالله.. وردَّه ابن أبي الحديد: بأنَّ عبيدالله كان والياً على اليمن، لا على البصرة.. (٢).

وعلى كلِّ.. فقد قالوا: (.. وقد أنكر ذلك بعضهم،

(١) أمالي السيّد المرتضى ، ج ١ ، ص ١٧٧، وقاموس الرِّجال ، ج ٦ ، ص ١٥ ، ١٦ ، عنه.

(٢) شرح التَّهج ، للمعتزلي ، ج ١٦ ، ص ١٧١ ، ١٧٢ .

وقال: لم يزل عاملاً عليها لعلِّي، حتَّى قُتل عليّ، وشهد صلح الحسن مع معاوية، ثمَّ خرج إلى مكّة، والأوّل أصح، وإتّما كان الذي شهد صلح الحسن عبيدالله بن عباس...^(١).
وقال آخرون ما هو قريب من ذلك، وأنه بعد صلح الحسن مع معاوية، خرج ابن عباس إلى مكّة...^(٢).

ونقل الطّبري عن أبي عبيدة، أنّه قال: (إنّ ابن عباس لم يبرح من البصرة حتّى قُتل عليّاً؛ فشخص إلى الحسن؛ فشهد الصلح بينه وبين معاوية، ثمَّ رجع إلى البصرة، وثقله بها؛ فحمله، ومالا من بيت المال قليلاً، وقال: هي أرزاقِي. قال أبو زيد: وقد ذكرت ذلك لأبي الحسن؛ فأنكره، وزعم: أنّ عليّاً قُتل وابن عباس بمكّة، وأنّ الذي شهد الصلح، بين الحسن ومعاوية، عبيدالله بن عباس...^(٣)).

(١) الكامل لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٨٦، ط صادر، وتذكرة الخواص، ص ١٠٧.
(٢) تاريخ الطّبري، ج ٤، ص ١٠٨، ط مطبعة الإستقامة، وأنساب الأشراف، ج ١، ص ١٧٦، ط الأعلمي.

(٣) تاريخ الطّبري، ج ٤، ص ١٠٩، ط مطبعة الإستقامة.

هذا.. ولكن إنكار هؤلاء لشهود ابن عباس للصّح، وإصرارهم على أنّ الذي شهده ، هو أخوه عبيدالله ، لا يعني أنّه قد سرق الأموال وفرّ إلى مكّة. مُضافاً إلى أنّنا لا نرى مانعاً من شهوده للصّح، وأنّه قد قدم من البصرة خصيصاً من أجل ذلك، ثم عاد إليها ، وثقله بها؛ فحمله، وعاد إلى مكّة، سيما بملاحظة ما سيأتي ممّا يدلُّ على أنّه كان والياً على البصرة من قبل الحسن أيضاً..

وعلى كل حال.. فلنعد الآن إلى متابعة أقوال القائلين بأنّه لم يفارق عليّاً، وأنّه ما زال والياً على البصرة ، إلى أنّ قُتل عليّاً عليه السلام ، فنقول:

قال ابن أبي الحديد: (... وقال آخرون، وهم الأقلون: هذا لم يكن، ولا فارق عبدالله بن عباس عليّاً عليه السلام ، ولا باينه ، ولا خالفه، ولم يزل أميراً على البصرة ، إلى أنّ قُتل عليّاً عليه السلام ..^(١) . ثمّ استدلّ على ذلك ببعض ما أشرنا إليه، ثم قال: (وهذا عندي ، هو الأمثل ، والأصوب) ، وإن كان قد أظهر التردد أحياناً..

(١) شرح التّهج، للمعتزلي ، ج ١٦ ، ص ١٧١ ، ورجال المامقاني ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ، عن ابن ميثم..

أما اليعقوبي، فيرى: أن ابن عباس قد أخذ من بيت مال البصرة عشرة آلاف درهم؛ فكتب أبو الأسود إلى عليّ بذلك؛ فكتب إليه يأمره بردها؛ فامتنع؛ فكتب يقسم له لتردّها، فلمّا ردّها، أورد أكثرها، كتب إليه عليّ: أمّا بعد: فإن المرء لئسره درك، ما لم يكن ليفوته... الخ^(١).

وعن أبي أراكة: أن ابن عباس قد ندم، واعتذر إلى عليّ عليه السلام؛ وقبل أمير المؤمنين عذره..^(٢).

وقال السدي: (كان الشيطان قد نزع بين ابن عباس، وبين عليّ مدّة، ثم عاد إلى موالاته..)^(٣).

وسأني كلام ابن أعثم في ذلك..

وقال عمرو بن عبيد لسليمان بن عليّ: (ابن عباس لم يفارق عليّاً حتّى قُتل، وشهد صلح الحسن..)^(٤).

وقال ابن كثير: (.. وتأمّر على البصرة من جهة عليّ،

(١) تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٠٥، ط صادر.

(٢) و(٣) تذكرة الخواص، ص ٢٥٢ و ١٥٠، على الترتيب.

(٤) أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٧٧، وقاموس الرجال، ج ٦، ص ١٥، عنه.

وكان إذا خرج منها يستخلف أبا الأسود الدؤلي على الصلاة، وزياد بن أبي سفيان على الخراج، وكان أهل البصرة مغبوطين به: يُفَقِّهَهُمْ، وَيُعَلِّمُ جَاهِلَهُمْ، وَيَعْظُمُ جَرْمَهُمْ، وَيُعْطِي فَقِيرَهُمْ، فلم يزل عليها حتى مات عليّ، ويقال: إنَّ عليّاً عزله عنها قبل موته..^(١).
وقال ابن حجر: (.. فلم يزل ابن عباس على البصرة حتى قُتِلَ عليّ؛ فاستخلف على البصرة عبدالله بن الحارث، ومضى إلى الحجاز..)^(٢).

كانت تلك طائفة من الأقوال، التي تؤيد بقاء ابن عباس والياً على البصرة إلى ما بعد مقتل عليّ عليه السلام..

ثامناً: وبعد.. فإنّ لدينا عدا الأقوال الآتية؛ عدّة أدلّة تُثبت: أنّ ابن عباس استمر على البصرة إلى ما بعد مقتل عليّ عليه السلام. بل إلى ما بعد صلح الإمام الحسن عليه السلام مع معاوية..

(١) البداية والنهاية، ج ٨، ص ٣٠٤.

(٢) الإصابة، ج ٢، ص ٣٣٤.

ونحن نُشير إلى هذه الأمور المُثبتة لذلك على التَّحوالتالي:

١ - إنَّ مَّا يدلُّ على أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ كانَ في الكوفة حينَ مقتلِ عليِّ ؑ، ما رواه المفيد: من أنَّ عليًّا ؑ (كانَ في رمضانَ الَّذي قُتلَ فيه، يفطرُ يوماً عندَ الحسن، ويوماً عندَ الحسين، وثالثَ عندَ عبدِالله بنِ العباس، لا يزيدُ على ثلاثَ لقمٍ..)^(١).

٢ - ما ورد من أنَّه:

(خطبَ الحسنُ صبيحةَ اللَّيلةِ الَّتِي قبضَ فيها أميرُ المؤمنينَ ؑ فقال: (لقد قبض..... إلى أن قال: فقامَ عبدُالله بنُ العباس بينَ يديه ، فقال: معاشرَ النَّاسِ، هذا ابنُ نبيكم، ووصى إمامكم؛

(١) الإرشاد ، المفيد ، ص ١٥١ ، ط سنة ١٣٦٤هـ ، وكشف الغمة ، ص ١٣٠ ، ط حجرية .. ، وبعضهم كابن الصَّبَّاح ، وابن الطَّقْطَقِي ، ذكرَ عبدَالله بنَ جعفر ، بدلَ عبدِالله بنِ عَبَّاس .. ، وفي أعلام الوري ، ص ١٦٠ : إنَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي تذكُر عبدَالله مشهورة ، لكنَّه قال: والأصح: (عبدالله بن جعفر) ؛ فهذا تصحيح واجتهاد منه.

فبايعوه..^(١) ، وذلك في يوم الواحد والعشرين من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة؛ فرتب العمال، وأمر الأمرة، وأرسل عبدالله بن العباس إلى البصرة، ونظر في الأمور..^(٢) .

٣ - أما ابن أبي الحديد فيقول: (قال المدائني: ولما توفي عليّ عليه السلام، خرج عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب إلى الناس؛ فقال: إن أمير المؤمنين عليه السلام قد توفّي، وقد ترك خلفاً؛ فإن أحببتم ، خرج إليكم، وإن كرهتم ، فلا أحد على أحد؛ فبكى الناس، وقالوا: بل يخرج إلينا، فخرج الحسن عليه السلام، فخطبهم.. إلى أن قال: فبايعه الناس..)^(٣) .

(١) كشف الغمة، ص ١٦١ ، ط حجرية ، والفصول المهمة ، لابن الصبّاغ ، ص ١٤٦ ، وإرشاد المفيد ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، ط سنة ١٣٦٤هـ ، وإثبات الهداة ، ج ٥ ، ص ١٣٤ و ١٣٦ ، وشرح التّهج ، ج ١٦ ، ص ٣٠ عن مقاتل أبي الفرج، مصرحاً بالإسم: (عبدالله). لكن المقاتل المطبوع ، ص ٥٢ ، اكتفى بلفظ: ابن عباس دون تصريح بالإسم. وليراجع: أعلام الوري ، ص ٢٠٨ .

(٢) كشف الغمة طبعة حجرية ص ١٦١ ، والإرشاد ، المفيد ، ص ١٦٨ .

(٣) شرح التّهج ، للمعتزلي ، ج ١٦ ، ص ٢٢ .

٤ - أمّا ولاؤه للحسن ، فیدلّ علیه: رسالته الّتی أرسلها إليه - والظاهر أنّه أرسلها إليه من البصرة، لا من مكّة ، كما يقول طه حسين؛ سيما بعد ما عرفت، وما سيأتي من تولّيه البصرة له عليه السلام - فهو يقول في تلك الرّسالة، يحثّه على ضبط الأمور، والتّهوض لجهاد معاوية: (إنّ المسلمين ولّوك أمرهم بعد عليّ؛ فشمّر للحرب، وجاهد عدوك، ودار أصحابك، واشتر من الضّنين دينه بما لا يثلم دينك. وولّ أهل البيوتات والشّرف ، تستصلح بهم عشائهم، حتّى تكون الجماعة، فإنّ بعض ما يكره النّاس ما لم يتعد الحقّ، وكانت عواقبه تؤدّي إلى ظهور العدل وعزّ الدّين، خير من كثير ممّا يجبّون؛ إذا كانت عواقبه تدعو إلى ظهور الجور، ووهن الدّين)^(١) إلى آخر الرّسالة، الّتي يؤيد فيها حقّ عليّ عليه السلام وأهل بيته، ويجرح فيها كل أعدائه عليه السلام ومناوئيه..

٥ - وبعد ذلك يطالعنا موقف معاوية من ابن عبّاس

(١) عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، ج ١ ، ص ١٤ ، والعقد الفريد ، ج ٣ ، ص ١٢٤ ، ط سنة ١٣٤٦هـ .
وذكرها ابن أبي الحديد بتمامها في شرح التّهج ، ج ١٦ ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

عند صلح الحسن؛ حيث كتب معاوية إلى ابن عباس يدعوه إلى بيعته، ويقول: (.. ولعمري، لو قتلتك بعثمان رحوت أن يكون ذلك لله رضا، وأن يكون رأياً صواباً؛ فإنك من السّاعين عليه، والخاذلين له، والسّافكين دمه، وما جرى بيني وبينك صلح، فيمنعك مني: ولا بيدك أمان..)

فكتب إليه ابن عباس جواباً طويلاً، وكان ممّا قاله فيه - بعد ذكره أنّ القاتل الحقيقي لعثمان، هو معاوية نفسه - : ثم علمت عند ذلك: أنّ الناس لن يعدلوا بيننا وبينك؛ فطفقت تنعى عثمان وتلزمنا دمه، وتقول: قُتل مظلوماً؛ فإنّ يكُ قُتل مظلوماً، فأنت أظلم الظالمين. ثم لم تزل مصوباً، ومصعداً، وجائماً، ورايضاً، تستغوي الجهّال، وتنازعنا حقنا بالسّفهاء، حتّى أدركت ما طلبت..^(١)

وتهديد معاوية لابن عباس عند صلح الحسن، إنّ دلّ على شيء؛ فإنّما يدلُّ على مدى خوف معاوية منه، ورهبته إيّاه، ومعرفته بحقيقة موقفه منه، ومن خلافته، وجده واجتهاده في مناصرة عليّ، وولده الحسن عليه السلام .. ولا نستبعد أن تكون هذه

(١) شرح التّهج، للمعتزلي، ج ١٦، ص ١٥٤، ١٥٥.

الرّسالة قد أرسلها معاوية إليه إلى البصرة، حيث تكمن قدرة ابن عبّاس وقوّته، التي يشير إليها زياد في كلامه الآتي؛ ولإنّ ابن عبّاس كان والياً على البصرة حينئذٍ..

٦ - قال ابن أبي الحديد ، نقلاً عن المدائني : (.. ثم وجّه (أي الحسن عليه السلام) عبدالله بن عبّاس، ومعه قيس بن سعد بن عبادة مقدّمة له في اثني عشر ألفاً إلى الشّام، وخرج وهو يريد المدائن؛ فطعن بساباط، وانتهب متاعه، ودخل المدائن، وبلغ ذلك معاوية؛ فأشاعه، وجعل أصحاب الحسن الذين وجّههم مع عبدالله يتسللون إلى معاوية، الوجوه وأهل البيوتات؛ فكتب عبدالله بن العبّاس بذلك إلى الحسن عليه السلام؛ فخطب النّاس، وويّخهم وقال: خالفتم أبي حتّى حكم وهو كاره الخ..^(١) ، ثم يذكر قضية الصّح..

وهذا الذي ذكره المدائني ، لا يمكن أن ينطبق على ما جرى من عبادة بن العبّاس من الخيانة، بل هو شاهد قويّ لما ذكره أولئك الذين قالوا: إنّ عبدالله نفسه قد شهد صلح الإمام الحسن مع معاوية، ثم عاد إلى البصرة، وثقله بما، فحمله، وتوجّه

(١) شرح التّهج ، للمعتزلي ، ج ١٦ ، ص ٢٢ .

إلى مكة.. والذي يظهر هو ، أنه قد جاء من البصرة، وجعله الحسن على مقدّمته، لكن جيشه هو الذي خان به؛ فكتب بذلك إلى إمامه؛ فكان ذلك من مشجعات قبوله عليه السلام للصّح، أمّا خيانة عبيدالله ، فلعلها كانت قبل ذلك أو بعده..

٧ - ويدلّ على تولّي ابن عباس للبصرة من قبل الحسن عليه السلام ، ما ورد من: أن معاوية قد دسّ رجلاً: (من بني حمير إلى الكوفة، ورجلاً من بني القين إلى البصرة، يكتبان إليه بالأخبار، فدلّ على الحميري عند لحام جرير، ودلّ على القيني بالبصرة في بني سليم؛ فأخذوا، وقتلوا.. إلى أن قال: وكتب عبدالله بن العباس من البصرة إلى معاوية: أمّا بعد: فإنك ودسّك أخوا بني قين إلى البصرة، تلتمس من غفلات قريش، مثل الذي ظفرت به من يمانيتك. لكما قال أمية بن الأسكر:

لعمرك أني والخزاعي طارقاً	كنعجة عاد حتفها تتحفّر
أثارت عليها شفرة بكراعها	فظلت بها من أحر الليل تنحر
شمت بقوم من صديقك أهلکوا	أصاهم يوم من الدهر أصفر

فأجابه معاوية: أما بعد: فإن الحسن بن عليّ، قد كتب إليّ بنحو ما كتبت به، وأنبأني الخ..^(١).

٨ - وأخيراً.. فإنّ ممّا يدلُّ على أنّ ابن عبّاس قد بقي على البصرة إلى ما بعد مقتل عليّ عليه السلام، ثمّ وليها من بعده للامام الحسن (صلوات الله وسلامه عليه)، ما ورد من: إنّه لما قُتل عليّ عليه السلام، بقي زياد على عمله، وخاف معاوية جانبه، وعلم صعوبة ناحيته، وأشفق من ممالاته الحسن بن عليّ؛ فكتب إلى زياد يتهدّده؛ فغضب زياد، وقام خطيباً؛ فكان ممّا قال:

(كيف أرهبه وبيني وبينه ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، وابن ابن عمّه^(٢)، في مئة ألف من المهاجرين والأنصار،

(١) مقاتل الطالبين، ص ٥٢ - ٥٤، وشرح التّهج، للمعتزلي، ج ١٦، ص ٣١، ٣٢، والأغاني، ج ١٨، ص ١٦٢، والإرشاد، المفيد، ص ١٦٨، وعدم تصريح هذا الأخير باسم عبد الله بن عبّاس لا يضر؛ لأنّه قد نصّ قبل ذلك بقليل، على تولّيه البصرة من قبل الحسن عليه السلام، وأشار ابن الصّبّاح إلى هذه القضيّة، ص ١٤٦، من دون تصريح أيضاً..
(٢) الصّحيح: وابن عمه..

والله، لو أذن لي فيه، أوندبني إليه لأرئته الكواكب نهاراً..^(١). هذا على ما ذكره ابن أبي الحديد في ذلك..

وعبارة غيره: أن زياداً قال: (العجب من ابن آكلة الأكباد، وكهف التفاق، ورئيس الأحزاب، يتهددني؛ ويبيني وبينه ابنا عم رسول الله ﷺ - يعني ابن عباس، والحسن بن عليّ - في سبعين ألفاً، واضعي سيوفهم على عواتقهم الخ..)^(٢).
ولكنه لما استلحق زياداً بعد ذلك، مال زياد إليه..^(٣)

(١) شرح التهج، للمعتزلي، ج ١٦، ص ١٨٢ و ١٨٣.

(٢) الطبري، حوادث سنة ٤١، ج ٤، ص ١٢٩، والكامل، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤١٥، ٤١٦، ط صادر. لكنه في ص ٤٤٤ منه، ذكر العبارة نفسها من دون تفسير، بقوله: يعني ابن عباس.. الخ، وذكر: أن ذلك كان في حياة عليّ عليه السلام. وواضح أن زياداً قد تولّى فارس في سنة ٣٩هـ. و فاته أن محاولات معاوية قد تكررت لذلك.. والظاهر: أنها كانت ثلاث مرّات، كما تدلُّ عليه هذه التّصوص وغيرها.

(٣) وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٢٩٥، ط سنة ١٣١٠، والفخري في الآداب السلطانية، ص ١٠٩،

١١٠: أن معاوية

لكن ابن الأثير لم يقبل تفسير الطبري لقول زياد ، على ذلك النحو، وأنكر أن يكون قد عني ابن عباس؛ وذلك استناداً إلى رواية السرقة المتقدمة^(١).

ولكن، عدم قبول ابن الأثير لذلك لا قيمة له ؛ بعد أن كانت سائر الأدلة والشواهد ، تثبت كذب تلك الرواية، وتؤكد على أن ابن عباس لم يفارق علياً، وأنه بقي على البصرة من قبل الحسن..

وقول زياد هذا، وذلك الذي نقلناه عن ابن أبي الحديد ، هو من تلك الدلائل والشواهد.. التي تؤكد كذب تلك الرواية وافتعالها، سيما بعد تلك الأدلة الكثيرة، التي قدمنا جانباً منها..

المبررات لا تجدي:

وبعد..؛ وإذ قد ثبت بعد هذه الجولة ، كذب تلك الرواية المتقدمة ؛ رواية السرقة وافتعالها، بما لا مجال معه لأي شك أو توهّم..؛

® قد حاول استلحاق زياد مرتين: مرة في حياة عليّ ، ففشل، ومرة بعد وفاته ، فنجح. لكن الظاهر: أنها ثلاث محاولات ، كما قلنا.

(١) الكامل ، ابن الأثير ، ج ٣ ، ص ٤١٦ ، ط صادر.

فلا تبقى ثمة حاجة إلى تبريرات طه حسين للسرقة بأن:

(ابن عباس عندما رأى نجم ابن عمه في أفول، ونجم معاوية في صعود، لم يشهد التهرّوان مع عليّ، وإنما أقام بالبصرة، واكتفى بأن سرّح الجند إليه، و: (أقام في البصرة يُفكّر في نفسه أكثر ممّا يفكّر في ابن عمه، وفي هذه الخطوب، التي كانت تزدحم عليه، وكانه أثر نفسه بشيء من الخير، وسار في بيت المال سيرة تخالف المؤلف من أمر عليّ، ومن أمره هو، حين كانت الأيام مقبلة على ابن عمه وعليه..)^(١).

لا حاجة إلى ذلك؛ لأنّه لا يعدو أن يكون مجرد توجيه اتهام، لا يستند إلى شيء، إلاّ إلى تلك الرواية التي لم يعد ثمة شكّ في فسادها، وعدم صحتها..، مضيفاً إلى ذلك دعوى تكذيبها كل الشواهد التاريخية، وهي أنّ ابن عباس لم يكن مع عليّ في التهرّوان.. مع أنّ ابن عباس قد حاج أهل التهرّوان، بإشارة من عليّ نفسه، ورجع منهم - على ما قيل - ألفان عن غيهم وضلالهم.

(١) راجع: الفتنة الكبرى، ج ٢، ص ١٢١، ١٢٢.

مع أنّه - لو فرض جدلاً: أنّه لم يحضر التّهروان؛ فإنّ ذلك لا يثبت ما يدّعيه طه حسين أصلاً؛ وذلك لأنّه قد تقدّم أنّه كان عند عليّ بعد ذلك، وفي سنة ٣٩ بالذات، بل وفي سنة أربعين؛ سنة استشهاده عليه السلام حسبما عرفت، إلى آخر ما تقدم ممّا لا نرى حاجة إلى إعادته..

الرأي الأمثل:

وبعد كلّ ما قدمناه.. فإنّ ممّا تجدر الإشارة إليه هنا: أنّه لو فرض أنّ هذه القضية أساس من الصّحة؛ فإنّ ما يمكن أنّ يكون قد حصل هو: إمّا ما ذكره اليعقوبي، أو ما ذكره ابن أعثم الكوفي في كتابه: الفتوح، على ما نُقل عنه، وهو:
أنّه لما ذهب عبدالله بن عبّاس إلى الحج، واستخلف زياداً على الخراج، وأبا الأسود على الصّلاة، وقع بينهما بعد خروجه تنافر؛ فهجاه أبو الأسود؛ فلمّا رجع ابن عبّاس شكاه زياد، وقرأ عليه أهاجيه فيه؛ فغضب ابن عبّاس، وسبّ أبا الأسود، فاحتال أبو الأسود، فكتب إلى أمير المؤمنين: إنّ ابن عمّك خان في بيت المال..،

فكتب عليّ إلى ابن عباس: بلغني عنك أمور، الله أعلم بها، وهي منك غير منتظرة؛
فاكتب إليّ بمقدار بيت المال..

فأجابه ابن عباس: (إنّ ذلك باطل، واعلم من كتب إليك، ولا أتصدى بعد ذلك
للعمل). واعتزل في بيته؛ فكتب عليّ عليّ إليه: ((لا تكن واجداً مما كتبت إليك؛ فإنّ ذلك
كان من اعتمادي عليك، وتبين لي: أنّ ما كتبوا إليّ فيك باطل؛ فارجع إلى عملك)) ، فلمّا وصل
الكتاب إلى ابن عباس، سرّ، واشتغل بعمله..^(١).

وهذا.. وإنّ كان يبدو أنّه ، هو المعقول والمقبول، وأنّ القصّاصين، وذوي الأغراض
والأهواء - كما عودونا - قد زادوا فيه، وحرفوه بما يخدم أغراضهم، ومصالحهم..، لكنّه
لا يخلو أيضاً من بعض الإشكال، سيما بملاحظة ما تقدم من إنكار بعض المؤرّخين: أنّ
يكون ابن عباس قد حجّ في زمن عليّ عليّ أصلاً..

إلا أنّ الظاهر أنّه يمكن أن يكون ثمة اشتباه من الراوي؛ وأنّ الصّحيح ، هو:

أنّ ابن عباس كان عند عليّ عليّ

(١) قاموس الرّجال ، ج ٦ ، ص ١٨ ، ١٩ عن ابن أعمش.. ، وتاريخ أعمش ، من ص ٣٠٧ حتى ٣٠٩
(الترجمة الفارسيّة) ، وقد أطال الكلام في تفصيل ذلك، والمذكور هنا مختصر منه.

في الكوفة حين اختلاف زياد وأبي الأسود، لا في الحجّ، ويظهر قرب هذا الإحتمال ممّا قدّمناه في مطاوي هذا البحث..

ونخلص بعد ذلك إلى هذه النتيجة، وهي:
إنّ الكتب المتبادلة بين عليّ والرجل الآخر؛ إنّ لم تكن موضوعة؛ فلا بدّ وأن تكون قد تبودلت بين عليّ عليه السلام ورجل آخر، غير ابن عباس، ممّن كان يثق به عليّ عليه السلام؛ لكنّها حُرِّفت لتتطبق على ابن عباس؛ لحاجة في أنفس المحرفين.. لا تخفى..

لماذا الكذب والإفتعال إذن؟!

تاريخ افتعال الرواية

سر اختلاق الأسطورة عند بعض

مبّررات الوضع الحقيقيّة

الحقّ يعلو ولا يُعلى عليه

تاريخ افتعال تلك الرواية:

وأما تلك الأسطورة الطويلة العريضة، فلا يمكن أن تصحَّ بأيِّ وجه من الوجوه، وكلِّ الدلائل والشواهد متضادة على أنها مختلفة، ومفتعلة..، أما عن تاريخ وضعها وافتعالها.. فلا نكاد نشكُّ في أنه قد حصل في أيام الأمويين، وعلى الخصوص في أيام مروان بن منهم..، ويدلُّنا على أنها وضعت في أيام الأمويين، السؤال والجواب المتقدم، المتبادل بين سليمان بن عليّ، وعمرو بن عبيد؛ المتوفّي في مطلع الدولة العباسية سنة ١٤٢، أو ١٤٣هـ.... عن هذه القضية.

كما أنّ المأمون نفسه ، قد أشار إليها في رسالته ، التي أرسلها للعباسيين من مرو إلى بغداد..^(١).

هذا بالإضافة إلى أننا لا نجد لهذه القضية ذكراً من معاوية، أو من يزيد، أو من غيره من السفينيين.. ولا نجد مبرراً لوضع العباسيين لمثل هذه الأسطورة، سيما بالنسبة لجدّهم عبدالله بن العباس، الذي ما زالوا يعتزّون ويفتخرون به.. ونجد الكثير من المبررات الدّالة على أنّ من مصلحتهم وضع ما يناقضها وينافيها..

سر اختلاق هذه الأسطورة عند بعض:

وأما عن سر اختلاق هذه الرواية وافتعالها، فيرى بعض المحققين^(١) رأياً في ذلك لا نوافقه عليه:

(١) طرائف ابن طاووس، الترجمة الفارسية، ص ١٣٣ نقلاً عن كتاب ندم الفريد، والبحار، المجلسي، ج ٤٩، ص ٢١٠، وقاموس الرجال، ج ١٠، ص ٣٥٧.

وَمُلَخَّصَ رَأْيَهُ:

أنّه قد جاء في العقد الفريد: أنّ عبد الله بن العباس كان من أحبّ النَّاسِ إلى عمر. وكان يقدّمه على الأكبر من أصحاب محمد ﷺ، ولم يستعمله قط، فقال له يوماً: (كدتُ استعملك، ولكن أحشى: أن تستحلّ الفيء على التّأويل؛ فلمّا صار الأمر إلى عليّ، إستعمله على البصرة؛ فاستحلّ الفيء على تأويل قوله تعالى: (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى) واستحلّه من قرابته من رسول الله ﷺ) (١)، ثم ساق في العقد قضية سرقة الأموال على النحو المتقدّم..

(١) هو العلامة الشيخ محمد تقي التستري..

(٢) العقد الفريد، ج ٣، ص ١٢٠، ط سنة ١٣٤٦هـ، والفتنة الكبرى، ج ٢، ص ١٢٨، ١٢٩. وردّ ذلك طه حسين: بأنّ ابن عباس لم يكن يبحث يجهل أنّ حقّه لا يعدو حقّ غيره من المذكورين، وأنّه لا يحلّ له أن يأخذ شيئاً إلاّ بإذن إمامه، وأنّه كان أعلم بدينه من هذا التّأويل..
.. ولكننا قد قلنا: إنّ الاختلاف في قضية الخمس، وتفسير الآية المذكورة، حاصل قبل ذلك بزمان، وقد استوفى الكلام في =

فأراد واضعو هذه الرواية - بنظر ذلك البعض : أن يجدوا عذراً لعمر في عدم توليته أهل بيت النبي ﷺ ، سيما مثل ابن عباس ؛ الذي كان مقرباً إليه كل التقريب ؛ رغم أنه كان يولي غيرهم: ممن عُرفوا بالإنحراف، وعدم الإستقامة، والبغض لهم : كالمغيرة بن شعبة، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وغيرهم..^(١).

فإذا وضعوا هذه الرواية؛ فإن نبوءة الخليفة الثاني تتحقق، وتصح فراسته، ويثبت من الجهة الأخرى، أن الخمس ليس حقاً لأهل البيت، وقد استحل ابن عباس الفبيء..
ويلاحظ: أن ابن عبد ربّه قد ذكر رواية السرقة بعد ذكره للعبارة المتقدمة مباشرة؛ ليثبت الدعوى بالدليل - وإن كان فاسداً - كعادته في دسّ السم في الدسم.
ويلاحظ ذلك منه في موارد أخرى ، سيما في ذلك الذي يرتبط بالأئمة الطاهرين
عليهم السلام ..

= اختلافاتهم هذه ، العلامة المحقق الشيخ عليّ الأحمدي، في مكاتيب الرسول ، ج ٢ ، ص ٥٣٩ ، ونقل أقوالهم ووجهات نظرهم عن أحكام القرآن للحصاص، وتفسير الطبري، وغير ذلك؛ فليراجع.
(١) قاموس الرجال ، ج ٦ ، ص ٢٢ .

حيث يذكر قضية مفتعلة ؛ قبل أو بعد قضية لا مجال لإنكارها والتشكيك فيها.. يفعل ذلك ليذهب بكل أثر لتلك، لا يريد هو أن يكون...
كما يلاحظ ذلك في قضية أخرى ترتبط بالإمام الرضا والمأمون ، لا مجال لذكرها هنا، وقد ناقشناها في موضع آخر، لا يرتبط بموضوعنا هذا الذي نحن بصدده..
ولكننا كما قلنا: لا نوافق على أن ما ذكره هذا المحقق هو السر الكامن وراء افتعال تلك الرواية - رواية السرقة - ، وإن كان قولاً ربّما تكون له مبرراته..

مبررات الوضع الحقيقية:

ونعتقد أن سرّ ذلك يرجع إلى:
أولاً: لقد كان ابن عباس شوكة جارحة في أعين الأمويين ومن لفّ لفّهم..
والزبيريين، وكل من يتعاطف معهم. سيما وهم يرونه يتمتع بمكانة خاصة عند عليّ
عليه السلام، وفي المجتمع الإسلامي بشكل عام..
وكانت مناظراته القويّة، واحتجاجاته الدامغة، على معاوية،

ومن لفّ لفّه، ممّن تقدّم ذكرهم وغيرهم.. قد شاعت وذاعت، وتناقلتها الألسن في مختلف أرجاء وأنحاء الدّولة الإسلاميّة..

وهي احتجاجات قويّة، يفضح فيها الأمويّين والزّبيريين، ويبيّن كلّ نقاط الضّعف فيهم. ويؤكد على حق العلويّين وأهل البيت، ويظهر الكثير من امتيازاتهم، وخصائصهم...؛ فأرادوا ضرب هذه الشخصيّة الغدّة، وزعزعة مكانتها في نفوس النّاس، ومن ثمّ... لتفقد كلّ مواقفه تلك... حيويّتها، ولا تبقى لها تلك القيمة، وذلك الإعتبار..

ثانياً: إنّ سيرة الأمويّين وغيرهم (كالزّبيريين) في أموال الأُمّة، كانت من الوضوح بحيث لا يجهلها أحد.. كذلك لم يكن أحد يجهل سيرة عليّ عليه السلام بالنسبة إلى الأموال، وكذلك سيرة الحسن من بعده، وغيره من أئمة أهل البيت عليهم السلام..

وإذا كان الفرق بينهما يتلخّص؛ في استنثار الأمويّين لأنفسهم، وإيثار الهاشميين على أنفسهم.. فإنّ من الطّبيعي: أن لا يجد النّاس المظلومون، والمقهورون، والمستغلّون.. إلّا أهل البيت ملجأً وملاذاً، لأنّهم عرفوا عملاً: أنّهم هم وحدهم الذين لا يحكمون فيهم، إلّا بحكم الله، ورسوله...

فوضع الأمويون هذه الأكذوبة المفضوحة؛ ليظهروا للناس: أنّهم غير منفردين في أكل مال الله، والإستئثار بأموال المسلمين.. وأنّ من يتوجّه الناس إليهم لإنصافهم، ويعلقون الآمال عليهم، وعلى حكمهم، ليسوا بأفضل من غيرهم، من حكام الأمويين وولاّتهم.. إنّ لم يكونوا أكثر منهم سوءاً.. سيما إذا رأوا أنّ أحصّ الناس عند عليّ، ورأس الناس بعده - على حدّ تعبير معاوية -؛ يأكل ستّة ملايين دفعة واحدة؛ فكيف بما يأكله سائر العمّال، أو أكلوه، ممّا لم يتيسّر له مثل أبي الأسود الغاضب ليفضحه، ويزيح الستار عنه.. إذن.. فتكون النتيجة هي: أنّ عليّاً، وسائر العلويين هم: كسائر حكام بني أميّة، وعمّالهم، إنّ لم يكن أولئك يزيدون على هؤلاء، ويتفوّقون عليهم.

وقد اختاروا لهذه الأكذوبة عبدالله بن العباس - الرّجل الذي وصفه معاوية وغيره بما عرفت - عندما لم يكن لهم إلى الخدشة في عليّ عليه السلام، وسيرته سبيل؛ كيف وهي كالتّار على المنار، وكالشّمس في رابعة النّهار.

ولو أنّهم حاولوا ذلك؛ فإنّ الناس سوف لا يصدّقوهم، بل إنّهم سوف يسخرون منهم، ويهزؤون.. وتكون النتيجة من ثمّ غير الذي يتمنون، وعلى خلاف ما يريدون..

الحقُّ يعلو ولا يُعلى عليه:

ولكن افتعال هذه القضية لم يستطع أن يحقّق الهدف الذي كانوا يرمون إليه؛ ذلك لأنّ مواقف ابن عبّاس لم تفقد قيمتها، ولا حيويّتها. كما أنّ أهل البيت، وعلى رأسهم عليّؑ، قد بقوا المثل الأعلى، والقُدوة النّبيلة، والأمل الحي لهذه الأمة على مرّ العصور..
أمّا الزّبد ، فيذهب جُفاء، وأمّا ما ينفع النَّاس ، فيمكث في الأرض....

٢٩ جمادى الأولى ١٣٩٦هـ . ق

٢٩ آيار ١٩٧٦م

٨ خرداد ١٣٥٥هـ . ش

نزيل قم المشرفة

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

شكر وتقدير:

وبعد.. فيأتي أتقدم بجزيل شكري، وعميق تقديري لصاحبي السّماحة: العلامة المحقق السيّد مهدي الرّوحاني، والعلامة المحقق الشّيخ عليّ الأحدي، اللّذين كان لتشجيعهما، ولآرائهما الصّائبة، وتوجيهاتهما السّديدة أثراً كبيراً على هذا البحث، ودوراً هاماً في تكامله..

أسأل الله تعالى: أن يؤيّدتهما، ويُسدّد في سبيل الحقّ والخير خطاهما، ويجزيهما أحسن جزاء العلماء العاملين.

قم

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

الفهارس

مصادر البحث

المحتويات

مصادر البحث

نذكر على سبيل المثال:

إثبات الهداة	الحر العاملي
الإرشاد	المفيد
الإستغاثة	أبو القاسم الكوفي
الإستيعاب	ابن عبد البر
أسد الغابة	ابن الأثير
الإصابة	العسقلاني

الطبرسي	اعلام الورى
الأصفهاني	الأغاني
الطوسي	الأمالي
السيد المرتضى	الأمالي
ابن قتيبة	الإمامة والسياسة
البلاذري	أنساب الأشراف
المجلسي	البحار
ابن كثير	البداية والنهاية
الجاحظ	البيان والتبيين
ابن أعمش	تاريخ ابن أعمش (فارسي)
الطبري	تاريخ الأمم والملوك
ابن واضح	تاريخ يعقوبي
سبط ابن الجوزي	تذكرة الخواص
العسقلاني	تهذيب التهذيب
ابن عبد البر	جامع بيان العلم وفضله
المفيد	الجملة (أو النصر في حرب البصرة)
الكشي	رجال الكشي

المقامقاني	رجال المامقاني
ابن أبي الحديد	شرح التّهج
ابن سعد	الطبقات الكبرى
ابن طاووس	الطّرائف
ابن عبد ربه	العقد الفريد
ابن قتيبة	عيون الأخبار
الثقفي	الغارات
الأميني	الغدير
طه حسين	الفتنة الكبرى
ابن الطّقطقي	الفخري في الآداب السلطانية
ابن الصّبّاغ	الفصول المهمّة
ابن الأثير	الكامل في التّاريخ
الإربلي	كشف الغمّة
البيهقي	المحاسن والمساوئ
المسعودي	مروج الذهب
التّوري	مستدرك الوسائل
ابن حنبل	مسند أحمد بن حنبل

الخوئي	معجم رجال الحديث
الأصفهاني	مقاتل الطالبيين
الأحمدي	مكاتب الرسول
الحر العاملي	الوسائل
ابن خلكان	وفيات الأعيان
ابن مزاحم	وقعة صفين
	وبقية المراجع تعلم من هوامش الكتاب

محتويات

٥	تقديم:
٩	ابن عباس في سطور:
١٣	ابن عباس وأموال البصرة..
١٥	البداية:
١٦	(النص التاريخي للرواية):
٢٢	قيس بن سعد الغاضب:
٢٢	وابن الزبير أيضاً:
٢٥	الرواية: بين الواقع والخيال
٢٧	حكمتنا على هذه الرواية:
٢٨	ملاحظات لا بدّ منها:
٣٨	(ما نستند إليه في حكمتنا على هذه الرواية):
٦٩	المبررات لا تجدي:
٧١	الرأي الأمثل:
٧٥	لماذا الكذب والإفتعال إذن؟!:
٧٧	تاريخ افتعال تلك الرواية:
٧٨	سر اختلاق هذه الأسطورة عند بعض:
٨١	مبررات الوضع الحقيقيّة:
٨٤	الحقُّ يعلو ولا يُعلى عليه:
٨٥	شكر وتقدير:
٨٧	الفهارس
٨٩	مصادر البحث
٩٣	المحتويات